



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش،  
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ندوة صحفية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة  
الإعدام  
الدورة الثانية والعشرين

عقوبة الإعدام لا تحمي أحدا

مقر المجلس، الخميس 10 أكتوبر 2024

تحية طيبة للسيدات السفيرات والسادة السفراء المعتمدين بالمغرب

سفير جمهورية بلغاريا

سفيرة المكسيك

سفير جمهورية الأرجنتين

سفير جمهورية جيبوتي

السيدات والسادة ممثلات وممثلي المؤسسات الوطنية

السيدات والسادة ممثلات وممثلي القطاعات العمومية

السيدات والسادة ممثلات وممثلي جمعيات المجتمع المدني، ورجال ونساء الصحافة والإعلام

الحضور الكريم..

يتجدد لقاءنا بفضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمناهضة عقوبة الإعدام ونشدد جميعا على أن الحق في الحياة، حق مطلق لن نقبل بالمس به في أي ظرف من الظروف وتحت أي ذريعة كانت وأدعو باسمكم المجموعة الدولية لتتدخل لمحايته وضمانه في سياق

هجمات غير مسبوقه بالشرق الوسط. المس بالحق في الحياة، كل ساعة، يوميا، متواترا، جسيما ومرعبا والعمل على وقف إطلاق النار بشكل فوري ومستدام وحماية المدنيين لضمان حقهم في الحياة. وأدعوكم لقراءة الفاتحة ودقيقة صمت على كل الضحايا.

ندرك جيدا أن ما نقوم به يتطلب قطع مسار طويل لتفكيك التمثلات التي تستعمل لتبرير الإبقاء على عقوبة الإعدام وأندا، نحن المناهضون لعقوبة الإعدام، سننصح في تغيير المبررات، لأننا مثابرون وتصميمنا على الإلغاء عميق وطموحنا للإبقاء على الحياة هو أكثر عمقا.

أكدنا السنة الماضية، على موقف مؤسساتنا على أن تعليق عقوبة الإعدام مع إبقائها قائمة في القوانين هو أكثر وأشد قساوة من تنفيذها، اعتبارا للوقع النفسي والاجتماعي للتعذيب الذي يترتب على هذا التعليق. ودعونا إلى إخراج المحكومين بهذه العقوبة وأسراهم من الحالة الانتظرية القاسية التي تضاهي، بل تتجاوز، في تداعياتها النفسية وتبعاتها الاجتماعية، تنفيذ عقوبة الإعدام. واليوم، نؤكد قناعتنا أن عقوبة الإعدام لا تحمي أحدا.. ولا يشكل تنفيذها ضمانة لتحقيق الطمأنينة لأهل الضحايا ولا أمن المجتمع. وسنشتغل خلال هذه السنة على نشر هذه الرؤيا.

لا بد من التذكير، الحضور الكريم.. بأن الثابت الذي يبني عليه المجلس الوطني موقفه الداعي لإلغاء الإعدام، هو أولا، طبيعة الحق، متأصلا ومطلقا، والذي عليه تتأسس كل الحقوق الأخرى. وثانيا، طبيعة المجلس كمؤسسة وطنية تحرص على حماية هذا الحق، وتدعو المشرع إلى ترجمة المقترضات القانونية بما يتلاءم والمادة 20 من الدستور، ومع العهود والاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا.

ونحن نحتفي بعشرينية هيئة الانصاف والمصالحة، ننتظر أن نتقدم خطوات للمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي والتصويت لصالح القرار الدولي لوقف التنفيذ خلال اجتماع اللجنة الثالثة في دجنبر المقبل.

ولعل ذلك، من بين الأسباب التي تفسر حرص المجلس الوطني، بصفته الجهة المكلفة بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، على أن تتضمن مذكراته وآرائه الاستشارية في مجال التشريع الجنائي، المطالبة الصريحة والواضحة بإلغاء عقوبة الإعدام.

طموحي، وأظن أنه طموح كل الزملاء والمناهضين، أن يتم اجتهاد قضائي بعدم الإدانة بعقوبة الإعدام، في أي قضية قد تكون خاضعة للإعدام، تفعيلا للدستور وفي انتظار ملاءمته مع التشريع.

واليوم، يدفنا السياق الوطني، الذي يجعل من مرجعية حقوق الانسان والديمقراطية أحد ركائز قراراته، لأن نتقدم خطوة، مادام ينطوي على جميع الحثيات التي تجعلنا نعي أنه لا ينبغي أن نخطئ موعد الإلغاء التشريعي ما دام الواقع قد أوقفه فعليا.. نجد دعوتنا للحكومة من أجل التصويت لصالح القرار الأممي المقبل.

في انتظار ذلك، سنبقى دائما مثابرين وفاعلين، للترافع جميعا على حماية الحق، الحق الأول والمطلق في الحياة...

وشكرا للجميع